

إعلان مؤتمر الكويت الدولي

"النّزاهة من أجل التّنمية"

نحن المشاركون في مؤتمر الكويت الدولي "النّزاهة من أجل التّنمية" المنعقد

بمدينة الكويت يومي ١٥ و١٦ يناير ٢٠١٩ تحت رعاية سامية من حضرة

صاحب السّمو أمير دولة الكويت الشّيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

إقتناعاً منّا بأنّ النّزاهة تشكّل ركناً أساسياً من أركان التنمية المستدامة

التي لا يمكن أن تتحقّق في ظلّ وجود الفساد وغياب الشفافية والمساءلة

وسيادة القانون،

والتزاماً منّا بتنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد التي تمثّل

المرجع الدوليّ الأساسي لضبط السّياسات وتحديد الممارسات اللازمة للوقاية

من الفساد وتجريمه وإنفاذ القوانين ذات الصلة وتعزيز التعاون الدوليّ ضدّه

واسترداد الموجودات المتحصّلة عنه،

ووعيا منّا بضرورة حثّ الخُطى نحو تنفيذ الخطة العالمية للعام ٢٠٣٠

بشأن التّنمية المستدامة الصادرة عن قادة دول العالم بأهدافها السّبعة عشر،

١. نشدّد على ضرورة إعطاء الأولوية لتنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم ١٦ المتعلّق بـ"السلام والعدل والمؤسّسات القويّة" نظرًا لدوره المحوري في تحقيق بقيّة الأهداف الواردة في الخطة العالمية للعام ٢٠٣٠ والخطط والبرامج الوطنية المرتبطة بها،

٢. نرحّب بتنامي التعبير عن الالتزام السّياسي بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في أنحاء العالم وندعو الى ترجمته على المستوى التطبيقي من خلال تفعيل التعاون الدولي وتوفير الموارد المالية والبشرية الكافية لتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، ودعم الهيئات المتخصصة وحماية استقلاليتها وتنمية قدراتها الفنية وتيسير التعاون العملياتي بينها، فضلا عن توفير مساحة كافية للعمل المشترك والمشاركة المجتمعية في هذا الشأن،

٣. ندعو الى جيل جديد من إستراتيجيّات مكافحة الفساد يتّسم بمزيد من الانفتاح على القطاع الخاصّ والمجتمع المدني، وبتعميق التركيز على الجانب

الوقائي المتمثل بإصلاح التشريعات والنظم والسياسات والإجراءات للحد من مخاطر وقوع الفساد، واعتماد آليات وخطط تتناسب مع خصوصية القطاعات المختلفة في كل دولة مثل الصحة والتعليم والجمارك وغيرها،

٤. نشجّع على تطوير آليات وقائيّة مبتكرة لمنع الفساد في القطاع العام تجسيماً لمقتضيات الفصل الثاني من إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد وأسوة بالممارسات النّاجحة في المجال على غرار ترسيخ الأخلاقيّات والسلوكيات النّزيهة في الوظيفة العامة، واعتماد منهجيات فعالة لإدارة مخاطر الفساد، وتبسيط الإجراءات واعتماد الحكومة الالكترونية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال والشؤون العامة،

٥. نحثّ على تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في ممارسة الاعمال واعتماد برامج الامتثال الداخلي في الشركات وضمان التزام الجميع بأحكام القانون، مما سيُسهم بشكل مباشر في دعم الإصلاحات الإقتصادية وتشجيع التنافسية وجذب الإستثمار،

٦. نوكّد على أنّ الشفافية شرط من شروط مكافحة الفساد، وعمادها الحق في الوصول الى المعلومات وحماية حرية التعبير السلمي وانفتاح سائر

الأطراف على التعاون فيما بينها، لما لذلك من أثر ملموس على تعزيز ثقة المواطنين بمؤسّسات الدّولة وإرساء دعائم الامن والاستقرار بشكل مستدام،

٧. نلقت إلى أهميّة قيام الدول باعتماد مؤشّرات وطنيّة ذات مصداقية

لرسم صورة أكثر اكتمالاً ووضوحًا عن حقيقة جهودها في تعزيز النزاهة

ومكافحة الفساد مع الاستفادة من المؤشرات الدولية المتعددة ذات الصلة

ومتابعة الجهود المبذولة من أجل تطويرها وزيادة قيمتها المضافة،

٨. نلتزم بتعزيز التّعاون بين دولنا ومنظّماتنا وشبكاتنا الإقليمية والدولية

في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال نقل الخبرات والإستفادة

من التّجارب النّاجحة وتفعيل آليّات التّعاون القانوني والقضائي عبر الحدود،

لا سيما في استرداد المجرمين والهاربين من وجه العدالة واسترداد الاموال

المتحصّلة عن الفساد،

٩. نحّي دولة الكويت على الجهود التي تبذلها لتعزيز النزاهة ومكافحة

الفساد ودعم الحوارين الإقليمي والدولي في هذا الشأن، ونهنئها على إعتماد

أول استراتيجية وطنية لها في هذا المجال لما تمثّله من نموذج رصين قائم على

مسار تشاركي ومنسجم مع الممارسات الفضلى يجسد احدث التوجهات في

الميدان، وكذلك على اختيار الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بدولة الكويت لتولي رئاسة الدورة السابعة للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد،

١٠. نؤمن أنّ حقّ الأجيال القادمة علينا هو أن نعمل سوياً من أجل بناء ثقافة النزاهة في مجتمعاتنا ومؤسساتنا، وأن التعليم والتثقيف والتوعية جزء لا يتجزأ من هذا العمل، وأن الماضي قُدماً لم يعد خياراً أمامنا بل مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الجميع انسجاماً مع أهداف التنمية المستدامة وضمننا لحق الأجيال القادمة في حياة أفضل،

وختاماً نشكر صاحب سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، على حضوره ورعايته أعمال مؤتمرنا، موصولاً بالتقدير والإمتنان لكافة الجهات التي ساهمت في تنظيمه وإنجاحه وعلى رأسهم الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بدولة الكويت ومنظمة الأمم المتحدة، مع أملنا أن يتكرّر انعقاد هذا المؤتمر ويتحول الى منصة دولية دورية لرصد ودعم العمل المشترك على تعزيز النزاهة من أجل التنمية المستدامة.